بارزاني

بعد لقائه الرئيس الأميركي باراك أوباما ونائبه جوزيف بايدن، في البيت الأبيض الأربعاء الماضي، أكد بارزاني في حديث طويل لـ «صحيفة الحياة» اجراه الزميل علي عبد الامير عجام أنه سيدعو ما أن يعود إلى أربيل إلى «اجتماع عاجل يحضره القادة العراقيون، لوضع كل القضايا على طاولة البحث الجدي والصريح بعيداً عن أي مجاملة، وفي حال رفض المالكي الحضور أو التعاطي بإيجابية، فإننا سنرفض في المقابل وجوده رئيساً للحكومة العراقية".
ولأهميته تعيد المدى نشره وفي ما يأتي نص الحوار:

نحاول أن نصحح الوضع في العراق بتنفيذ ما ورد في الدستور

بارزاني: سأدعو إلى اجتماع كل القادة العراقيين وقد نرفض استمرار المالكي رئيساً للحكومة

جانب من لقاء بارزاني واوباما

■ في اللقاء مع الرئيس أوباما، والمحادثات مع نائبه جوزيف بايدن، أي هواجس نقلتها إليهما عن العراق، وأي موقف أميركي من الأزمة العراقية استخلصته؟

– شرحت لهما بالتفصيل وجهة نظرنا، فيهمني جداً أن اعرف هوية العراق، أي عراق يريد الأميركيون التعامل معه، وما هو موقفهم من إقليم كردستان، ونقلت إليهما موقف الإقليم من كل جوانب؛ الأزمة الراهنة وأسبابها، وما سمعته منهما أفرحني وجعلني مطمئناً إلى الالتزام الأميركي الذي كان واضحاً، بعراق ديمقراطي تعددي وفيدرالي، وأكدا لي التزامهما بكردستان وبشعب كردستان، وهذا كان بالنسبة إلي شيئاً مهماً، كما شرحت لهما أن العراق يمر بأزمة، وأن الأمر يحتاج الى معالجة جدية، ليست أزمة مفتعلة بل هي موجودة، وتحتاج إلى معالجة، وهذه المعالجة يجب أن تكون عراقية مدعومة من أصدقاء العراق، لا يجوز أن ننتظر من أميركا او أية دولة أخرى في العالم أن تأتي وتجد حلاً للأزمة، ولذلك أنا اقترحت، وأعتقد أن الرئيس أوباما ونائبه بايدن استحسنا الاقتراح، أن تجتمع القيادات العراقية لإنقاذ البلاد، وإلا فالوضع الحالي ليس الخيار، فإما إصلاح الوضع أو خيارات أخرى، فبقاء الوضع على ما هو عليه ليس خيارنا أبداً. العراق يتجه إلى كارثة، إلى عودة الديكتاتورية، والاستئثار بالسلطة في كل مرافق الدولة. يتم تهميش الجميع، وكأنه تم إسقاط النظام الجديد في العراق على يد شخص، فيما الباقون يعيشون على مكرمات القائد الجديد، وهذا غير مقبول وغير ممكن. كلنا ناضلنا، كل العراقيين ناضلوا وقوى سياسية واجهت ديكتاتورية صدام وقدمت تضحيات في نضالها، فلا يجوز الاستئثار بالسلطة مطلقاً.

■ ستذهبون إلى خيار دعوة القادة العراقيين للاجتماع ومناقشة الأزمة، ما الخطوة التالية؟

– عندما أعود إلى كردستان، سأدعو إلى اجتماع كل القادة العراقيين، في أربيل أو أي مكان آخر، المهم أن يعقد الاجتماع وبحضور كل القادة، لدراسة الوضع بمسؤولية، وليس للمجاملة أو إيجاد حلول وقتية أو مسكنات للأزمة، فإما حلول جذرية، وإما كل واحد يعرف طريقه. لا بد من وضع سقف زمني محدد وقصير لحل الأزمة، فالحقيقة أننا تعبنا من الوعود ومن اللقاءات العقيمة، يجب أن يكون اللقاء جدياً وحاسماً، وإذا لم يستجيبوا، فثمة حديث آخر.

■ ولكن المالكي يرفض المشاركة في أي اجتماع يحمل شروطاً، وهو ما كان سبباً لفشل عقد «الاجتماع الوطني» في بغداد، هل تتوقع مشاركة المالكي في اجتماع تدعو إليه، تريده حاسماً وصريحاً وبعيداً من أي مجاملة؟

– نريد اجتماعاً لتفكيك الأزمة، لإصلاح الوضع، الاجتماع ليس لمجرد الاجتماع، إذا رفض المالكي حضور الاجتماع لحل المشكلة، فنحن نرفض بقاءه في الحكم. يجب أن نكون صريحين، فلم يعد هناك مجال للمجاملات ولا للدبلوماسية، إما معالجة الوضع وإما مواجهة وضع لا يمكن القبول به، وفيه شخص واحد يستحوذ على كل مرافق الدولة ويتصرف وفق إرادته، ويهمش الآخرين، ثم يبقى رئيساً للوزراء، هذا غير مقبول على الإطلاق.

■ ما تعتبرونه صعود المالكي كشخصية استحواذية على مراكز السلطة، من يتحمل مسؤوليته؟ من سكت عليه حتى بات غير مقبول؟

– أنا أحمّل القوى الأخرى المسؤولية، أكثر مما احمّل المالكي. سكتوا وغضوا النظر عن هذه التصرفات، بدأ المالكي في تركيز السلطة تدريجياً، بينما الآخرون سكتوا، انشغلوا بمسائل جانبية إلى أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه. الآن هو رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، وأؤكد لك انه الحاكم العسكري العام، وزير الدفاع، وزير الداخلية، مدير المخابرات، وأخيراً طلب من رئيس البنك المركزي إلحاق مؤسسته المستقلة برئاسة الوزراء. ماذا تبقى من السلطات لم يركزها بين يديه، وكيف تكون الديكتاتورية؟!

■ تتحدث بتوجّس عن نمو الجيش العراقي وتسليحه، ما الذي يخيفكم في ذلك؟

– الدستور يقول إن الجيش العراقي ملك لكل أبناء الشعب وفيه توازن، وما كان من المفروض أن يكون عدد الفرق أكثر من خمس الى ست فرق، الآن هناك أكثر من ١٦ فرقة، فضلاً عن الكثير من تشكيلات القوات الخاصة، كلها مرتبطة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة، أي المالكي، الذي يشرف على الجيش ايضاً، لا وزارة الدفاع ولا رئيس الأركان، ولا أي مسؤول عسكري غير مكتب القائد العام، المفروض دستورياً أن تعيين أي قائد فرقة يتم بموافقة البرلمان، لنسأل البرلمان اليوم، رئيساً وأعضاء إذا كان قائد فرقة واحد قد تعين بهذه الطريقة الدستورية. أي خرق اكبر من هذا للدستور؟ ثم الأخطر من ذلك أن الجيش يبنى على أساس ثقافة الولاء للشخص الواحد، وهذه هي الكارثة، وأن هناك في الجيش من يفكر أنه في حال الحصول على الأسلحة المتطورة، فالهدف سيكون دفع الكرد خارج أربيل وصلاح الدين (مقر رئاسة الإقليم)، هذا تم ضمن اجتماع للقيادة العامة.

■ بحضور المالكي؟

– نعم بحضوره، وقيل انه مع طائرات أف–١٦ والدبابات المتطورة سندفع الكرد خارج أربيل، مرة أخرى، وعندي معلومات دقيقة ومؤكدة عن أن هذا قيل بحضور المالكي الذي لم يرفض كلاماً خطيراً كهذا؟ لهذا يجب وقف التدهور في الوضع العراقي، ووقف هذه المحاولات الخطيرة لإعادة الديكتاتورية.

■ لكن رئيس أركان الجيش وقائد القوة الجوية من الكرد؟

– نعم ولكن أصبحا من دون صلاحيات فعلية. موجودان بالاسم ومن دون اي فاعلية حقيقية سواء كان ذلك في اتخاذ القرارات أم في تنفيذها. ويتم نزع الصلاحيات باستمرار من الضباط الكرد.

■ تقول الأطراف المؤيدة للمالكي، غير ما تذهبون إليه، فإنها تجعل من حدث القمة العربية في بغداد مثالاً عن أن الكرد يتمتعون بقوة متعاظمة في العراق، رئيس القمة كان رئيس الجمهورية جلال طالباني، رئيس مؤتمر وزراء الخارجية العرب كان وزير الخارجية هوشيار زيباري، وحتى المؤتمر الاقتصادي الذي سبق القمة رأسه وزير التجارة وهو كردي أيضاً؟ ماذا ترون في ذلك؟

– اروي لك قصة، عندما أصبح الشيخ محمود الحفيد (شخصية تاريخية كردية كبيرة) ملكاً لكردستان، بعد أن قرر البريطانيون منح كردستان حق الاستقلال، ذهب إليه ممثل الحكومة البريطانية وأبلغه: صاحب الجلالة أنت الملك وأنا مستشارك، التعيينات والشرطة والمال كلها أنا اشرف عليها، والمسائل الأخرى من اختصاص جلالة الملك. الشيخ الحفيد ردّ عليه: حضرة المستشار تعال كي تكون ملكاً وأكون أنا مستشاراً. المالكي يعمل بطريقة المستشار: يعين قادة الفرق العسكرية، لا رئيس الجمهورية يعرف بذلك، ولا البرلمان يعرف، وهو ما يجب أن يكون صاحب الرأي النهائي، يعقد صفقات الأسلحة بالمليارات ولا احد يعرف، يبني جيشاً من مليون شخص يكون ولاؤه للمالكي ذاته من دون أن يعرف رئيسا الجمهورية والبرلمان كيف يتم ذلك. يتصرف بأموال الدولة كما يشاء ولا احد يعرف، يمنح البراءة للمتهم ويتهم البريء فيما القضاء يتبع لإشارة بسيطة من مكتبه. من هنا نسأل: عملياً من المستفيد من وجود ثلاثة أكراد في رئاسة فعاليات القمة العربية؟ المالكي هو الذي استخدم الموضوع لفائدته.

■ حديثك عن الفاشلين في بغداد، كان ضمن مؤتمر صحافي جمعك الى رئيس «المجلس الأعلى الإسلامي» السيد عمار الحكيم الذي لم يرد على إشارتك وهو ما اعتبر قبولاً بها. كيف نفسر هذا؟ أهو يعني تحالفاً جديداً بين الكرد والشيعة ولكن من دون المالكي؟

– التحالف قائم وحتى مع حزب «الدعوة» الذي احترم تضحياته وأقدرها، فنحن لسنا على خلاف معه ابداً، وحاول البعض تفسير الخلاف وكأنه شخصي، لا أبداً الخلاف هو على سلوك ومنهج، على كيفية إدارة الحكم، أكان الحاكم سنّياً كردياً أم شيعياً، أنا شخصياً ليست لدي أي مشكلة مع المالكي. إن تصوير الموقف على أننا نقف ضد الشيعة، ارفضه بشكل قاطع، نحن حلفاء الشيعة، نحن شركاء في المظلومية، وتاريخ نضالنا المشترك هو ارفع من أن يمسه احد. قلت الشيعة الذين عرفناهم وقفوا معنا دائماً، شيعة آل الحكيم، شيعة آل الشهيدين الصدرين (محمد باقر ومحمد صادق الصدر) وقفوا معنا، وكانوا معنا في السراء والضراء، ونحن معهم في خندق واحد، وهذا أكرره الآن ايضاً. كانت محاولات مغرضة لإيجاد شرخ بين الكرد والشيعة وهو ما لن ينجح فيه احد إن شاء الله.

■ انطلاقاً من هذا، هل ستذهبون الى إقامة تحالف جديد يتولى حجب الثقة عن حكومة المالكي في البرلمان؟

– أنا سأبذل كل الجهود لعقد الاجتماع الذي أشرت اليه ولإيجاد حل لهذه الأزمة، أما إذا لم يحصل الاجتماع وكل طرف يتحجج بحجج مختلفة، فأنا غير مستعد والشعب الكردي غير مستعد أن يتفرج وينتظر الوعود العقيمة. نحن سيكون لنا قرار آخر، ويجب ألا يؤخذ هذا كابتزاز أو تهديد، أنا جاد في هذا الموضوع: سأرجع إلى الشعب الكردي وأستفتيه.

■ الاستفتاء على الدولة الكردية؟

– نحن نحاول أن نصحح الوضع في العراق اولاً، بتنفيذ ما ورد في الدستور، وتحديد ضوابط للحكم وإقامة شراكة حقيقية، فوجود وزراء في الحكومة ليس شراكة، الوزراء موظفون عند المالكي، وهذا غير مقبول، ايضاً هناك المادة ١٤٠ (الخاصة بحل للمناطق المتنازع عليها)، قانون النفط والغاز، البيشمركة، وفوق كل هذا الالتزام بالدستور والشراكة والديمقراطية، وإصدار نظام داخلي ينظم عمل مجلس الوزراء... الجيش قضية مهمة جداً، لا يمكن ان يكون على ما هو عليه: مليون إنسان مسلح يكون ولاؤهم لشخص واحد، هذه كارثة كبرى لا احد ينتبه إليها، لذلك أقول انه إذا كان الآخرون مستعدين لإصلاح الوضع فأهلا وسهلاً، إما إذا كانوا يتهربون ويقبلون بالوضع الحالي، فهذا مرفوض من جانبنا ولن يكون خيارنا على الإطلاق. اعتقد أنني لا يمكن ان أكون أوضح من هذا. مهما كان الثمن لا يمكن أن نقبل بعودة الديكتاتورية إلى العراق، وإذا فشلنا في وقف الديكتاتورية فلن نكون مع عراق يحكمه ديكتاتور.

■ قضية النفط والغاز أهم القضايا، بل أن هناك من يقول أن الخلاف عليها هو سبب الأزمة، بل أنها ناتجة عن التحذير الذي وجّهته الحكومة العراقية إلى شركة «اكسون موبيل» الأميركية العملاقة من مغبة توقيع عقد معكم من دون علمها، هل سحبت الشركة يدها من العمل في كردستان؟

– المشكلة قبل مجيء «اكسون موبيل» بل أقدم منها، وكي أكون صريحاً وواضحاً، هناك من يقف ضد تطور ازدهار كردستان وليست مسألة دستورية العقود أو قانونيتها. قلنا مراراً إننا ملتزمون بالدستور: النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي، في شباط ٢٠٠٧ اتفقنا على مسودة قانون يصادق عليه لاحقاً في البرلمان، ويصبح نافذاً، لكنهم غيروا فيها وكانت تتضمن ملحقاً يقول: إذا لم يقر هذا القانون في البرلمان لغاية أيار من العام نفسه، فلكل طرف الحق في توقيع عقود مع الشركات الأجنبية، هذا اتفاق بيننا والمالكي، وحين وصل الأمر الى الإنتاج، دعونا وزير النفط حسين الشهرستاني ليشارك في الافتتاح، لاسيما أن الأنبوب يتصل بالنفط العراقي المصدر عبر تركيا، لكن في تصوري أن الوقوف ضد تنمية إقليم كردستان وتطوره لا يقل عدوانية عن عدوانية من استخدم السلاح الكيمياوي وقام بعمليات «الأنفال» ضد الكرد. انه العداء نفسه والثقافة نفسها.

في ما يخص «اكسون موبيل»... في أيار ٢٠١١ كتبت رسالة إلى المالكي أبلغته فيها بأن الشركة الأميركية تطلب التفاوض مع الإقليم، وهذا كما أرى مساعدة كبيرة للعراق، أرجو أن تكون مطلعاً وإذا كانت لديك أية ملاحظات فأرجو إبلاغي بها، وإذا وصلنا مع الشركة إلى نتائج نهائية فسأطلعك عليها، ومع دخول المفاوضات إلى مراحل حاسمة، أرسلت رسالة اخرى للمالكي وشرحت له فيها أننا وصلنا إلى نتائج مهمة مع الشركة وفيها خير كبير للعراق، ووصلني خبر منه بأن هذا فعلاً شيء جيد للعراق.

■ ليست رسالة رسمية؟

– لا عبر وسيط بيننا، لذلك، بعد اليوم، يجب أن يكون كل اتفاق مكتوباً وموقعاً، لأن المالكي، بكل سهولة، يتنصل عن الاتفاق. فجأة قامت القيامة، تصريحات استفزازية تهديدية من الشهرستاني، بينما الحكومة يفترض أنها حكومة شراكة وطنية، وليس الشهرستاني هو الحكومة، ولا يمثل وحده الحكومة العراقية، يمثل نفسه فقط، والقضايا الحكومية تحددها مناقشات داخل مجلس الوزراء، لا أن يعيّن الشهرستاني نفسه حاكماً على العراق. هذا يقودنا إلى سؤال: نصف تريليون دولار (٥٠٠ بليون) دخل إلى موازنة العراق منذ العام ٢٠٠٣ لحد الآن، أين ذهبت هذه الأموال، ومن يتولى إنفاقها أين ذهب بها؟ هناك وثائق للنهب في أموال الدولة والشعب، لكن سكتنا على كل هذه المسائل، والآن لا بد من أن يطلع الشعب على كل هذه الحقائق. وحين يهددون هذه الشركة أو تلك بسبب العمل في كردستان، فإنه غير مقبول، مثلما هو غير مقبول أن يتصرف الشهرستاني وكأن كردستان تابعة له. من هنا قلت إن الحاكمين في بغداد فاشلون وأقولها مرة أخرى هنا: كم هي الساعات التي تصل فيها الكهرباء إلى المواطن العراقي؟

■ الشهرستاني يتهم سلطات إقليم كردستان بتهريب النفط؟

–أنا طلبت تشكيل لجنة مشتركة من البرلمان الاتحادي وبرلمان كردستان للتحقيق بمزاعم الشهرستاني، تحقيق على مستوى العراق ككل، ماذا يحصل للقطاع النفطي؟ ما هي المنجزات؟ أين ذهب أكثر من عشرين بليون دولار للكهرباء؟ على الشهرستاني أن يعلم انه لن يحكم كردستان وفق إرادته، ليكن هذا واضحاً.

■ يقول سياسيون ومراقبون كرد إن الشهرستاني كأنه يتقصد العداء لكم، كي لا تكون تجربتكم حافزاً للكرد في بلدان مجاورة؟ هل يعني هذا انه يمثل أجندة معينة؟

– نعم الشهرستاني معادٍ للكرد، ولديه أجندة في موقفه هذا المعادي لنا في شكل سافر، لكن لا أتهمه بتنفيذ أجندة لحساب طرف خارجي.

■ لكنه حين ينظم مؤتمراً صحافياً في بغداد وهو نائب رئيس الوزراء والى جانبه وزير النفط العراقي، هل يمكن أن يكون مدفوعاً لتنفيذ أجندته من دون علم رئيسه المباشر، أي رئيس الوزراء المالكي، في اتهام الإقليم بتهريب النفط وتكبيد العراق خسارة بنحو ٥ بلايين دولار؟

– نعم تم الأمر بموافقة المالكي ومباركته، لا شك لدينا في أن الأمر تم بتشجيع المالكي. فهو يقول دائماً انه ينفذ سياسة الدولة؟ ماذا يعني هذا؟ أي دولة؟ هل يعني أن الآخرين خدم لهم؟ هم جزء من الحكومة وليسوا الحكومة؟

■ في واشنطن هل انتهى موضوع العقد مع «اكسون موبيل» إلى تأكيده؟

– بالتأكيد التقيت رئيس الشركة، وهي ملتزمة بالاتفاق معنا ولا صحة لما يشاع عن إلغاء العقد تحت تأثير تهديد الحكومة العراقية المركزية لها وعلاقتنا معها متطورة.

■ بالعودة إلى الأزمة السياسية، من هي الأطراف التي سيعمق بارزاني تحالفه معها ضمن قراره التصدي لما يصفه بديكتاتورية المالكي؟

– أقول كل طرف مؤمن بالديمقراطية، بالفيدرالية، بالتعايش وبقبول الآخر، نحن حلفاؤه، أياً كان قومياً أم طائفياً، في مهمة التصدي لعودة الديكتاتورية إلى العراق.

■ ليس بعيداً من هذا الصراع «المذهبي» تأتي قضية إقامة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بدعم الإرهاب في كردستان، هل أصبح الهاشمي عبئاً عليكم؟

– أولاً هذه ليست مشكلتنا، الهاشمي نائب رئيس الجمهورية والى الآن لم يُدن، المالكي نفسه يقول إن لديه ملفات منذ سنوات عدة بحق الهاشمي، لماذا غطى عليها؟ لماذا سمح له بالقدوم الى كردستان؟ اقول ثانية المشكلة ليست مشكلتي، لكن مع وصول الرجل إلى الإقليم، بدا وكأن الجميع يتعقبه وهو هارب، بينما أنا أتولى حمايته. لماذا سمحوا له بالخروج من بغداد؟ لماذا يطلبون مني اعتقاله فيما هم لم يفعلوا ذلك والرجل بينهم؟ أنا لا أدافع عن الهاشمي، أنا أدافع عن مبدأ الشراكة، هل بهذه السهولة يمكن ضرب شريك يمثل طائفة أخرى وكتلة سياسية أخرى؟ ثم عن أي قضاء يتحدثون؟ القضاء الذي يحول البريء متهماً بإشارة بسيطة، ويتهم البريء بالطريقة ذاتها؟ أنا لم اعد أثق بهذا القضاء، وهو قضاء غير مستقل ومسيّس ومسيّر. لذلك الموضوع حتى وإن قالوا انه قضائي، فالقضاء فقد صدقيته. مع هذا وللخروج من هذا المأزق وللخروج من هذا الإحراج الذي وقعنا فيه جميعاً اقترحت أن تقوم الرئاسات الثلاث، ورئيس القائمة العراقية، بالاجتماع واتخاذ قرار: يعتقل الرجل؟ يسفّر إلى خارج البلاد؟ يبقى في إقليم كردستان؟ بريء؟ متهم؟ تنقل محكمته إلى كركوك؟... كلها رفضت! ثم إذا كان اتهامه مؤكداً، فلماذا يبعث إلي المالكي بإشارة: سهلوا مهمته كي يهرب إلى تركيا؟ هذا استفزني إلى أقصى حد. هذا اعتبرته اهانة كبيرة جداً. الهاشمي حر، لا اطلب منه أن يغادر كردستان ولا اعتقله ولا ارفض عودته إلى كردستان إذا ما قرر العودة. الموضوع ليس عندي، ولا أريد أن اظهر وكأنني الوحيد الذي يخالف القانون وهم جميعاً يسعون إلى تطبيقه. المالكي يعرف جيداً معنى أن تستضيف كردستان شخصاً يلجأ إليها، فهو كان في الإقليم وأكبر شرف لكردستان أن تكون معقلاً للعراقيين الأحرار وستظل كذلك. أما بالنسبة إلى الهاشمي، فعلى الرئاسات أن تتخذ قراراً وحينها سأرحب بتنفيذه مهما كان، ولكن ارفض تحميلي المسؤولية في تسليم الرجل، لأن المشكلة ليست مشكلتي بل مشكلتهم.

الهاشمي

المالكي

الشهرستاني